المصطلح اللساني العربي بين التوليد والتوحيد

د. يوسف مقران*

مقدمة

إنّ البحث المصطلحي العربي لم يَدنُ من القضايا الجوهريّة التي كان من المنتظر أن يرتادها، وكان من أهمّ القضايا التي تمحور البحثُ حولها قضيّة التوحيد المصطلحي. ثمّ إنّ أحد هموم المجامع اللّغويّة مِن تحقيق التّوحيد المصطلحي هو حلّ سوء التفاهم على مستوى التواصل وبلوغ وضوح المفهوم على مستوى العلم المعني. كما أنّ خلق روابط بين المصطلحات يساعِد كثيراً على خلق تواصل بين أجزاء الموضوع الواحِد، أو الفكرة الواحِدة، ويؤمّن توصيل المفاهيم أيضاً. ولكن سرعان ما استحال ذلك الهمّ التوحيدي وهذا الهدف التواصلي والتفهيمي بدورهما إلى ما يُعادِل لازمة القصيدة التي تتردّد على مَدى كلّ البحوث والعروض والمناقشات، بل تحوّل إلى هوسٍ انجرّت عنه ظواهِر ثانويّة كـ الميل المفرط إلى التأصيل. وعلى الرغم من هذا كلّه فقد كان مِن بين المساعي الحميدة التي كتب للدّرس المصطلحي أن يرصدها لصالح الخطاب اللّساني، التّوليد المصطلحي والتّوحيد المصطلحي؛ حيث ارتأينا تدارسهما في هذا المقال الذي يُنهى إليه شأن التكهّن المشروع والمشروعي بناءً على المعطيات السّالِفة التي عرضناها في مقالاتٍ سابِقة[1]. ذلك أنّ التوقع مِن شأنه أن ينطلق من الواقع ويراقِب التطوّر ويبيِّن الطريق الموصِل إلى ذلك. ولا سيما إذا تعرّضنا للجرد مِن باب التّهيئة اللّغوية المفتوحة على نفسها وعلى غيرها من الاهتمامات. بل إنّ المساعي تتجاوز مجرّد التكهّنات القطريّة إلى إعمال التوقع على المستوى العالمي لفائدة اللّغات تحت تسمياتٍ شتّى كـ (écologie mondiale des langues)؛ ما يعني البيئة الصحيّة العالميّة للّغات[2]، كما يدلّ عليه الكتاب المرجع في هذا الموضوع[3]، وصاحبه لويس جان كالفي الذي يضع المفهوم جليّاً في إطاره الصّحيح وهو اللّسانيات الاجتماعيّة[4].

---

* – أستاذ محاضر / المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة ـــــ الجزائر.

1 – يُنظر على سبيل المثال: يوسف مقران، واقع حال البحث المصطلحي: المجال العربي أنموذجاً، مجلّة المجمع الجزائري للّغة العربيّة، ع.14، الجزائر، 2011، (ص.195 ــ 252).

2 – Jean-Claude Guédon, Vers une nouvelle écologie mondiale des langues, Revue Les Cahiers du Rifal, n° 24, (p.50-54).

3 – L.-J. Calvet, Pour une écologie des langues du monde, Ed. Plon, Paris, 1999.

4 – Nadège Lechevrel, Structuralisme et complexités : de la sociolinguistique à l'écologie des langues, in Colloque international « pour une épistémologie de la sociolinguistique »: ARSER, Laboratoire Dipralang- EA 739, (Université Montpellier III), 10-12 décembre 2009, IUFM de Montpellier.

1. التّوليد المصطلحي:

إنّ ما انتهينا إليه خلال التشخيصات التي رأيناها في المقال المشار إليه في الهامش الأول مِن خطورة وضع الخطاب اللّساني العربي، وما أسهم في ذلك من الاجترار وغيره من الظواهر الخطيرة يحمل دلالة معتبرة. ومهما تكن تلك الدّلالة فعِرق التّوليد المصطلحي لا ينبغي عليه أن ينضب لأنه أحد الأغراض التي تُحدِّد مصير العلم (اللّسانيات) الذي وضعُه القائمُ سيِّءٌ للغاية. ذلك لأنّ أحد المشكلات الجزئيّة التي قد تهدِّد ذلك المصير والتي نبّه إليها عبد الرحمن الحاج صالح، هو كما يقول تحديداً: « عدم توفّر المصطلحات العربيّة لتأدية كلّ هذه المعاني العلميّة [التي كان يتحدّث عنها] وذلك رغم كلّ ما تبذله المجامع اللّغويّة مِن مجهوداتٍ لسدّ الفراغ وكان يجب أن تواكب اللغة الركب الحضاري العلمي مواكبة تامة مهما كان الأمر ومهما كانت السرعة التي يسير عليها هذا الركب. فالمزامنة والمسايرة اللغوية الكاملة هي من أهمّ شروط التقدّم وأشدّ الناس احتياجاً لها هم الباحثون فكيف يتم لهم إقامة معلوماتهم وتطويرها وتحويرها وإثراؤها لو لم يكن لديهم من وسائل التعبير ومن أدوات لحصر الأشياء وتصنيفها وتجريدها ما يكفي حاجتهم بذلك؟ والحقّ أنّ الفئة القليلة مِن الباحثين الحقيقيين (أي المبدعين منهم) لا تقوى أبداً على وضع الآلاف المؤلّفة مِن المصطلحات لمقابلة ما وضعه غيرنا منها في عشرات السنين [...] وإذا كان الأمر كذلك فكيف يجوز لنا أن نُبقي البحث اللغوي على ما هو عليه الآن من بطء وفوضى؟ وكيف نتركه يسير هذا السير المتثاقِل ولا نبادر إلى اتّخاذ الوسائل الجبارة التي يجب اتخاذها في مثل هذه الأحوال؟ » [1]. ولمّا اعتُبرت المصطلحيات ـــ في أحدث التّعريفات التي راجعها المصطلحيّون ـــ ذلك « العلم الذي يدرس المصطلحات ويبحث في طرق صياغتها، واستِعمالاتها، ودلالاتها، وتطوّر أنساقها، وعلاقتها بالعالم المدرك (المتصوَّر) أو المحسوس » [2]، فهي ـــ كما تدلّ الجملة المسطَّر تحتها في هذا التّعريف ـــ تهتمّ بطرق صياغة المصطلحات ووسائلها لتضعها تحت تصرّف الباحثين (أشدّ الناس احتياجاً لها). علماً أنّ تلك الطرق والوسائل تتعدّد وتختلِف باختلاف اللّغات وباختلاف العلوم التي يُحوجها الأمرُ إلى ذلك؛ وكذلك باختلاف العلوم التي تتدخّل مباشرة أو بطريقة غير مباشرة في تلك الصياغة ـــ وعلى رأسها اللّسانيات. فبعض العلوم كأنّها مكتفية بذاتها وأخرى لا تزال تسترعي اهتمامَ كلّ المؤَهَّلين لتلك الصياغة انطلاقاً من ذوي الاختصاص في الميدان المَعني مروراً بالمصطلحيِّين الذين لا يديرون أظهرهم لهذه المهام بل يتربّصون مثل هذه الفرص لعرض عضلاتهم. فهي بالتّالي تستقصي الآفاق باحِثةً عن تلك الطرق التي لا تعدو في غالبها أن تكون من جنس اللّغة التي يُهتمّ بشأنها في هذا

---

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث (1)، ص13. التسطير مِن عندنا.

[2]- D. Gouadec, Terminologie : constitution des données, p.12.

المضمار. ونضع ـــ قبل تناول الجوانب الهامّة في التوليد ـــ ثلاث ملاحظاتٍ تخصّ اللّغة العربيّة ودرسها اللّساني، مؤدّاها:

1. أنّ حِرصَنا على ربط مصير اللّسانيات بالتّوليد (ثمّ بالتّوحيد) يعود إلى الزاوية التي تبنّيناها والتي تنحصر في النّظر في الإمكانات من حيث إنّنا نخمِّن دائماً وجود كياناتٍ وعملياتٍ وآلياتٍ جديدة. كما هو راجعٌ إلى وضعيّة الدّرس اللّساني العربي المرتبطة بالتّرجمة أساساً ما يعني وجود مفاهيم غير مترجَمة إلى حدّ السّاعة. والحال إنّ ما يوجد منها مترجَماً لم يُسعف اللّغة العربيّة كثيراً على تنمية رصيدها المصطلحي. ثمّ إنّ أزمة المفهوم أقلّ خطورة من سوء ترجمته ومن تعدّد الترجمات التي لا يهمّ بعضها شأن التوحيد ولا تراعي مقتضياته على الإطلاق والتي لا تفي دائماً بالمفهوم الصحيح. فهذا الطاهر ميلة بعدما أفاض شيئاً ما في شرح الأسباب العامّة التي تتحكّم في قلّة ألفاظ الحضارة ـــ وعلى الرغم من اعترافه بأنّ عمليّة التوليد لم تتوقف منذ القرن التاسع عشر[1] ـــ يستدرك بالقول: « أمّا الأسباب المباشرة [المتحكّمة في ذلك] فهي كثيرة أيضاً، منها بطء حركة التّوليد وإقرار ما يُولَّد من قِبل المجامع اللّغويّة»[2]. علاوةً على ذلك كلّه فقد رأينا أعلاه أنّ حديث الباحثين العرب حول مسألة المنهج في المصطلحيات قد اقترن بالتوليد من جهة وبالتوحيد من جهةٍ أخرى. كما شاء الجميع أن يتناول سبل تعميم منهجية وضع المصطلحات على المعنيين بالتّوليد والتّعريب. ثمّ إنّه في جميع الحالات، فإنّ المصطلحي يستعين بوسائل لغوية محدَّدة لوضع المصطلحات الجديدة أو توحيد المصطلحات القائمة. وهذه الوسائل اللغوية تشترك فيها جميع اللغات على الرغم من تفاوتها في ترتيب هذه الوسائل من حيث أهميتها أو شيوعها فيها. وفي اللغة العربية ترد وسائل توليد المصطلحات على الترتيب الآتي: الاشتقاق، والمجاز، والتراث، والتعريب، والنحت، والتركيب[3]. كما ارتبطت المصطلحيات بالتّوليد ارتِباطاً شديداً مِن ناحية حداثة ذلك العلم، ومِن ناحية طرافة هذا الموضوع: ما استدعى النظرة المعمَّقة خصوصاً في المصطلحات المولَّدة، بمختلف الوسائل والآليات التي سنتعرّض إليها خلال هذا المبحث، من أجل الحديث عن كل ما هو جديد من المفاهيم والأشياء في شتى العلوم والميادين المختلفة. ثمّ إنّ هذا المبحث أخذ يشقّ طريقه نحو التطوّر والتجذُّر في السّاحة العلميّة العربيّة، فظهرت الدّراسات المستفيضة التي تبتغي معالجة مسائل توليده وتشكيله وآليات توظيفه في البحث العلمي وفي التّعليم. وكذا حظي باهتمام معتبَر شيئاً ما مِن قِبل بعض

---

[1]- الطاهر ميلة، اللّغة العربيّة وألفاظ الحضارة الحديثة: أهي مشكلة لغويّة أم مشكلة لغويّة اجتماعيّة ؟، ضمن اللّغة العربيّة ومشروع الأمّة الحضاري، (ص71 ـــ 83)، ص75.

[2]- المرجع نفسه، ص80.

[3]– ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، في مجلة اللسان العربي، مجلد 18، ج.1، ص175 ـــ 178.

اللسانيين والمختصين ولاسيما في النّصف الثّاني من القرن العشرين الميلادي، حيث عالجوا في مناسباتٍ مختلِفة أسسه النّظرية والتّطبيقية والعلاقات التي تربطه بالعلوم والمباحث الأخرى وخاصة منها مباحث التّوليد.

2. أنّ تسمية المولَّد (Néologisme) من المصطلحات التي عرفت تطوّراً في العربيّة. فبعد إذ كان يُطلَق على المفهوم الذي يدلّ عليه هذا المصطلح تسمياتٌ من قبيل حداثة الكلام وجدة الكلام ولفظة جديدة ومعنى جديد*، وكذلك المستحدَث[1] وعبارة الصيغ الجديدة الطارئة على اللغة. لكن وعلى الرغم من هذه التعدّدية فقد صار جلُّ مَن يعمد إلى البحث في موضوع التوليد والمولَّد يستعمِل هذين المصطلحين بدون تردّد إلى جانب مصطلح الوضع الذي قد ينوب عن مصطلح التوليد. فهكذا جاء في المعجم المُوحّد مُصطلحا "مولَّد" و"توليد"[2] في مُقابل: (Néologisme) و(Néologie) بالتوالي.

3. وترانا من جهة، نستحسن هذا الاستقرار، ولا نرى عيباً من جهةٍ أخرى في أن يُسنَد إلى (Générativisme) مقابلٌ قريبٌ من مصطلح التوليد وهو التوليديّة. وذلك يعود من جانب، إلى طبيعة اللغة العربية الاشتقاقيّة والتي لا يُتنصَّل منها حتّى في عربيّة الاختصاص، ومن جانب آخر إلى كون المصطلح يُحيل إلى التعريف المسنَد للمفهوم المقصود؛ فالتعريف هو مَن يرفع الالتباس[3]. بل إنّ الإبداعيّة التي يتوفّر عليها التوليد كآلية لا تبتعد عن الإبداعيّة التي تقول بها المدرسة التوليديّة بجميع فروعها التي نشأت لاحِقاً.

1.1 – أنواع التّوليد ووسائله وآلياته:

إنّ الخوض في هذه الجوانب الثلاثة (الأنواع والوسائل والآليات) من شأنه أن يقدِّم صورة مكبَّرة يمكن لأيٍّ واحِدٍ تصغيرُها وتبسيطها كما يشاء لأنّها دقيقة وتشمل الظاهرة في العربيّة حيث سعى أبناؤها إلى التعويل عليها من مختلف وجهات نظر كما

---

* وردت هذه المصطلحات كلّها في قاموس النجاري ويترجم (néologique) بـ *حديث الألفاظ*؛ يُنظر: محي الدين محسب، نقل المصطلح اللّساني في مطلع القرن العشرين: قاموس النجاري نموذجاً، المنيا: 2001، دار الهدى للنشر والتوزيع. حول مصطلح *المولَّد* (Néologisme) ومقابلاته العربية: محي الدين محسب، الأسلوبية وعلم الدلالة، 1992، ص94.

[1]– ريتا خاطر، ترجمة الثبت التّعريفي، ضمن المعنى في علم المصطلحات، (ص377 ـــ 387)، ص377.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح وآخرون، المَعجم المُوحَّد لِمُصطلحات اللّسانيّات، ص93 (م1814، م1815).

[3]– Rostislav Kocourek, Essai de linguistique française et anglaise, Ed. Sterling, Paris, 2001, p.266.

عند الغربيِّين الذين تفاوتت عندهم المقاييس أيضاً. بل هناك مِن هؤلاء مَن أحصى مِن معايير التقسيم والتّصنيف ـــــ بالأخذ في الاعتبار الوسائل والآليات ـــــ ما يناهز مائة نموذج ينطلق كلُّ باحث في تناوله للتصنيف مِن إعداد تصنيفيته (Typologie) وكلٌّ يركن في ذلك إلى زاوية يختلف فيها عن الآخر ووفق المدوَّنة التي يكون قد اعتمدها على الرغم من غلبة وروده في النصوص العلميّة[1]. ونذكر من اللّسانيين الغربيِّين الذين تعرّضوا للتّوليد مِن مختلف النظريّات اللّسانيّة (البنويّة والتوزيعيّة والوظيفيّة والتحويليّة التوليديّة) أسماء على غرار كلٍّ مِن: (A. Martinet, J. Lyons, J. Peytard, L. Guilbert, M. Halle, R. Jackendoff, D. Corbin). ولا نهمل جون هامبلي (John Humbley) الذي ينطلق من زاوية التّخطيط اللّغوي والتهيئة المصطلحيّة. فيقول عن حال المولَّد في اللّغة الفرنسيّة ووضع استعمالها في كندا مثلاً: « يُحدَّد المولَّد بوصفه كلّ شكلٍ أو أيّ استعمالٍ لم يتم جمعه وجرده، مَصوغ بصورة نظاميّة أو غير نظاميّة في اللّغة (الفرنسيّة) أو مقترَض من لغة أخرى » [2]. فنلاحِظ كيف أنّ المولَّد عند هذا الباحِث يشمل كلَّ ما لم يتمّ جمعُه بعدُ ليُودَع في المعاجم كما يستوعِب المقترَض ـــــ أم أنّ الاقتراض آلية التوليد ؟

أمّا مِن الباحثين العرب الذين قطعوا أشواطاً معتبَرة في موضوع التّوليد (Néologisme) والذين أجادوا في تناول قضيّة المولّد (Néologie) ـــــ ولاسيما التّوليد المصطلحي المترجم[3]، وترفّعوا عن مجرّد تقديم الخطوط عريضة حوله؛ نجد عبد القادر الفاسي الفهري ومحمّد حلمي هليل يتصدّران اللائحة. وذلك أنّهما ـــــ أولاً ـــــ وضَعا هذا المبحث ضمن قائمة الاهتمامات التي استلمتها مادّة التخطيط اللّغويّ كآلية واستراتيجيّة؛ ثانياً ـــــ لأنّهما يتناولان التّوليد على مستوى المصطلح اللّساني؛ ثالثاً ـــــ يأخذان بالاعتبار دَور المصطلحيات في التنظير لهذا المبحث بعد أن يكون المطبِّقون من اللّسانيين ومِن غيرهم ممَّن هم في الميدان قد اختبروه فأبدعوا فيه. مِن هنا تطالعنا مقدّمة عبد القادر الفاسي الفهري لمعجمه المصطلحيّ (حول المصطلح اللّساني) بآرائه المتعلّقة بالمصطلحيّات عينها حيث يقول: « [..] وأنّ توليد وتوالد المفردات يخضع لمبادئ وقيود نظريّة ومنهجيّة من شأنها أن تكون علما مستقلاً هو المصطلحيّة. وبديهيّ أن يكون هذا العلم فرعا من فروع علم اللّسان، وأن يستورد أصولا نظريّة وحلولا عمليّة من هذه الفروع. فمن موارد بناء هذا العلم ضوابط التّوليد(Neology)، والأثالة (Etymology)، والمعجميّات (Lexicology) بما تضمّ من جوانب دلاليّة (Semantics)، وصرفيّة (Morphology) على الخصوص،

1– J.-F. Sablayrolles, La néologie en français contemporain, p.71-72.

2– J. Humbley, L'observation de la néologie terminologique, Revue La banque des mots, n° 46, p.68.

3 –Andrien Hermans, Andrée Vansteelandt, Néologie traductive, Terminologies nouvelles, p.37-43.

وكذلك ضوابط التّرجمة (Translation) حين يتعلّق الأمر بقاموس متعدّد اللّغات. فهذه العلوم وغيرها من شأنها البحث في المفردات وضبطها معنى ومبنى، ووسائل التّوليد في اللّغة، ووسائل الانتقال من لغة إلى لغة ... إلخ »[1]. وقد أوردنا هذا النّصّ المكثّف الذي استجمع صاحبُه فروعاً لسانيّة عديدة في سبيل تطبيق النّظريّة اللّسانيّة التّوليديّة على البحث المصطلحيّ لكي ننبّه القارئ مسبقاً إلى تعقّد وتشعّب المنهجيّة التي أخضع لها معجمَه. ومع ذلك فهي شديدة الدّقة لكونه استوحاها من النّظريّة اللّسانيّة التي أشرنا أعلاه أنّها وإن كانت تتعلّق باللغة أي نظريّة لغويّة فهي إذن خليقة بأن تُعتمَد كخلفيّة للعديد مِن الظواهِر اللّغويّة كالتوليد اللّغوي والمصطلحي. والحال إنّ أصالة هذا الباحث تكمن أكثر في كونه استطاع أن يُطبّق مبدأ التّوليد على المصطلح اللّسانيّ بصورة مضبوطة كما تقدّم، ومستعمِلاً الأنواع الثلاثة السالفة الذكر بوسائلها مجتمعة. لهذا لا يتردّد عن الإعلان قائِلا: «وقد استعملنا هذه الوسائل مجتمعة في مولّداتنا، فمّما استعمل فيه المجاز: الأفعال الجسور (Bridge verbs) [...] وقد استخدمنا الاشتقاق طبقًا لما درج عليه العرب من المناسبة بين المعنى والصّيغة. فاستعملنا فعالة (كسرا وكذلك كسرا) للدّلالة على الصّناعة أو فرع من فروعها (Phonology) [...] وخصّصنا المصدر الصّناعيّ جمعا لفروع أخرى من الصّناعة خصوصا ما خُتم بلاصقة emics، كصرفيّات (Morphemics) [...] أمّا ما خُتم بياء وتاء فمخصّص لترجمة "eme" (دلالة على الوحدة، من قبل إطلاق الصّفة على الموصوف) Lexeme معجميّة صرفيّة Morphème »[2]. ونُذكّر في هذا السياق أنّ المجامع اللّغويّة العربيّة قد تبنّى جلُّها مبدأ التّوليد اللّغوي ـــ بما فيه التّوليد المصطلحي ـــ بمختلف وسائله مع ما أبداه بعضٌ منها من التحفّظ القليل أو الكثير فيما يتعلّق ببعض الوسائل والآليات التي ينصح أغلبها بضرورة الاقتصاد في الاعتماد عليها والتبئير على غيره من الوسائل ولاسيما المجاز، ذلك خدمةً لإحياء التراث كجسرٍ ضروريٍّ يصل بين الماضي والحاضر. ولكنّه ما إن اطّلع على الأساليب التي اعتمدتها تلكم المجامع اللّغويّة في موضوع التّوليد وغيره من الوسائل بل ودرَس كافّتها، حتى ألفيناه كثيرَ الاجتراء على تجاوز بعضها. لذا، فهو يقول في هذا الصّدد: « ولم نقصر علمنا على استخدام الأساليب المعهودة في التّوليد، والأساليب التي أقرّتها المجامع، بل تعدّينا ذلك إلى غير المألوف. مثلا استعملنا التّعريب الجزئيّ تحرّيا للدّقة أحيانا، ولأنّه أخفّ على اللّسان من النّحت أو التّركيب أحيانا Metalanguage ميتالغة، Metalinguistic ميتالغويّ، سوسيولسانيّات Sociolinguistics، سيكولسانيّات Psycholinguistics،[...]»[3]. ومِن هنا

---

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللّساني، ص140 ـــ 141.

[2]– عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللّساني، ص 144 ـــ 145.

[3]– المرجع نفسه، ص145.

*– له في هذا المجال دراسة هامّة على غرار: المصطلح الصّوتيّ بين التّعريب والتّرجمة: دراسة تمهيديّة نحو وضع معجم صوتيّ ثنائيّ اللّغة (إنجليزيّ ـــ عربيّ)، اللّسان العربيّ، ع.21، 1982-

نتوصّل إلى استِنتاج أنّه من حيث المبادئ والقواعد اللّغويّة المعتمدة في منهجيّته فقد توصّل إلى صياغة نظريّة مقبولة إلى حدٍّ كبير، وإن كان قد لجأ إلى جوازات لغويّة في بعض الأحيان[1]. غير أنّه لم يأخذ بمبدأ مراعاة شيوع المصطلح وكذلك قد نعثر في معجمه على بعض المصطلحات التي يصعب تصريفها أو كثيرًا ما تتداخل مع غيرها. لنتأمّل قليلاً في مصطلحيْ: معجميّة مقابل (Lexème) وحرفيّة مقابل (Morphème) كيف تَوظّفان في سياق ما بدون أن تستدعيان كلمة الوحدة التي هي في الأصل منعوت أقيم النعت مقامه؟ عندما نقول: (Unité lexicale) أليست التّرجمة هكذا: وحدة معجميّة ؟ الملاحظة نفسها تنطبق على مصطلح الحرفيّة. لكن يمكن الاكتفاء بـ المعجميّة (وكذا الحرفيّة) على سبيل إقامة النعت مقام المنعوت فننتقل مِن الوصفيّة إلى الاسميّة. بيد أنّ المشكل الخطير فيما يخصّ هذا النوع من التوليد ـــ وفيما يتعلّق بمصطلح المعجميّة تحديداً ـــ هو ما يوجد في جهاتٍ أخرى من استعمال لهذا المصطلح (المعجميّة) للدلالة إمّا على (Lexicologie) أو (Lexicographie). فالمشكِل إذن يظلّ تركيبيّاً ومعجميّاً معاً.

أمّا محمّد حلمي هليل فقد تناول التَّوليد في إطار الدّرسَ المصطلحيّ وبينما يدرس مادّة الصّوتيّات بالخصوص، فكانت محاولاتُه في ميدان المصطلح الصّوتيّ* ترمي إلى وضع خطة منهجيّة لنقل المصطلح الصّوتيّ الإنجليزيّ إلى اللّغة العربيّة وإعداد المعجم الصّوتيّ الشّامل (إنجليزيّ ـــ عربيّ). لهذا بنى دراستَه على استقراء واسع للمصطلحات الصّوتيّة الإنجليزيّة ومقابلاتها العربيّة في المعاجم الصّوتيّة وكُتب الصّوتيّات المؤلّفة بالعربيّة المترجمة من الإنجليزيّة أو الفرنسيّة إلى العربيّة في هذا الحقل، وكذلك المسارد الموجودة في بعض الكتب الإنجليزيّة والعربيّة وما أسهمت به مجامع اللّغة العربيّة. ووجدناه كذلك يحلّل المصطلح الصّوتيّ الأجنبيّ ومقابلَه العربيّ، ويحدّد أبعاد مشاكله في نقاط معيّنة، مثل ضرورة استقراء المصطلح الصّوتيّ التّراثيّ[2]. كما عاد واستعمل التُّراث في اللُّغويّات التّطبيقيّة ومُعجمها حيث يصِف ذلِك: « عرّفنا المُصطلح حتّى يزول اللّبس بين: مُصطلح فنّي وآخر قريب في مَفهومه مِنه؛ والمُصطلح التّراثيّ والمُصطلح الحديث»[3]. ويمكن تفسير كلّ ما سبق واستِكمالاً لنظريّة عبد القادر الفاسي الفهري، بالقول: لعلّ انشغاله بالمولّد، واعتباره أنّ كلَّ المفاهيم اللّسانيّة الحديثة جديدةٌ مضموناً من حيث المبدأ ـــ وبالتالي لابدَّ أن يتناظر الجانب المفهومي مع غيره التسموي (الفارغ) في حالة العربيّة ـــ هو ما أدّى به إلى البحث عن الآليّات التي يتمّ

1983، من ص97 - 135. وقد طبّق المنهجيّة الواردة في هذه الدّراسة على ترجمة له لكتاب " مالمبورغ " (La phonétique, 1963)، المنشورة في مجلّة اللّسان العربي.

[1]- المرجع نفسه، ص145.

[2]- محمّد حلمي هليل، المصطلح الصّوتيّ بين التّعريب والتّرجمة، ص98.

[3]- محمّد حلمي هليل، اللُّغويّات التّطبيقيّة ومُعجمها، اللّسان العربيّ، ع.22، (ص35 ـــ 56)، ص38.

بها التّجديد أو الابتكار من حيث الصّورة أو القالب أيضا. فنلمس هذا حينئذٍ في جانبٍ آخر حيث نراه يشجّع التّعريب وعلى عكس المجامع اللّغويّة التي ألفناها تتحفّظ في شأنه، ويحذّر من استخدام المقابلات العربيّة الواردة في التّراث ويُسمّي هذا الأخير « الجُزء المُتوافِر في القاموس القديم (أو التُّراث) »[1]. ويفصِل في هذه النّقطة قائلاً: «وقد حاولنا ما استطعنا الابتعاد عن استعمال المصطلح المتوفّر القديم في مقابل المصطلح الدّاخل، لأنّ توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة من شأنه أن يفسد علينا تمثّل المفاهيم الواردة والمفاهيم المحلّية على السّواء. ولا يمكن إعادة تعريف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظّفا. لفظ مبتدأ مثلا موظّف في النّحو بمدلول عامليّ محدّد. وهو مفهوم صوريّ ولا يمكن أن نوظّفه لترجمة Topic، وهو مفهوم وظيفيّ. فهذا التّوليد ربع على مستوى اللّفظ ولكنّه يؤدّي إلى اشتراك لفظيّ غير مرغوب فيه في المجال العلميّ، إذ نتحرّى اللّفظ الواحد للمفهوم الواحد»[2]، أو ما سمّاه بالمصطلح الأحاديّ[3]. إنّ هذا المقتطف ينطوي على توضيحات وتعليلات هي من جنس المصطلحيّات كالعبارة الأخيرة مثلا. ثمّ إنّه يحتجّ لميله إلى التّعريب بقوله مرّة أخرى: « وبسبب هذا الارتباط [المصطلح بالثّقافة] صعب الانتقال من لغة إلى لغو باستخدام الرّصيد المصطلحيّ الدّاخليّ فقط، فتعريب الثّقافة العلميّة ومن ضمنها الثّقافة اللّسانيّة الغربيّة يقتضي اللّجوء إلى ما أسميناه المصطلح الخارجيّ. وهو جهاز اصطلاحيّ يصاغ ويشيد إلى جانب المصطلح الدّاخليّ بناء على مقولات فكريّة داخلة، حتى نستطيع التّعبير بألفاظ عربيّة عمّا يعبّر عنه بألفاظ أجنبيّة ». ويهمّنا مِن تعريفات عبد القادر الفاسي الفهري للتّوليد التّقسيمُ الذي طرحه في خصوص وسائل التوليد حيث يرى أنّ: « وسائل التّوليد إمّا متوفّرة مألوفة، وإمّا غير مألوفة. والتّوليد إمّا توليد يخصّ المعنى فقط كالمجاز والتّضمين، وإمّا توليد المبنى فقط، كما في المعرّب الضّيّق، وإمّا توليد يخصّ المعنى والمبنى في ذات الأوان، ومن وسائله : الاشتقاق والنّحت والتّعريب الجزئيّ والتّركيب» [4]. نلاحِظ هنا أوّلاً: استعمال عبد القادر الفاسي الفهري لعبارة (وسائل التّوليد غير المألوفة) ما يدلّ على تموقعه على ضفّة التوقع، في مقابل (وسائل التّوليد المألوفة) التي ألفناها عند غيره من رواد نزعة معاينة الواقِع وإهمال التوقع. ثانياً: قد قسّم التوليد ومعه وسائله فآلياته باستعمال ثلاثة معايير هي 1. المعنى من جهة، 2. المبنى مِن جهة، 3. المعنى والمبنى معاً من جهة. ثالِثاً: هكذا توصّل إلى تقسيم التّوليد إلى أنواع بالنّظر في وسائله اللّغويّة بالدّرجة الأولى كما يأتي:

- توليد دلاليّ: باستعمال المجاز.

---

[1] – الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة، ص359.

[2] – الفاسي الفهري، المصطلح اللّساني، ص145.

[3] – المرجع نفسه، ص145.

[4] – الفاسي الفهري، المصطلح اللّساني، ص144. التسطير مِن وضعنا.

- **توليد صوريّ: باستعمال المعرّب.**
- **توليد دلاليّ صوريّ: باستعمال الاشتقاق والنّحت والتّعريب الجزئيّ والتّركيب.**

إنّ التطرّق إلى هذه الأنواع الثلاثة من شأنه أن يحلّ مشكل الاختلاف حول ضبط مفهوم المولّد كمصطلح استُعمِل في التّراث وعند المحدثين. لهذا نجد الكثير من الدّارسين يتبنّون هذا التّقسيم[1]. لكن لا ينبغي أن نغفل أنّ الاختلاف يوجد عند العرب كما عند الغربيّين* ـــــ كما تقدّم.

1.1.1 التّوليد الدلاليّ:

التّوليد الدّلالي هو إجراءٌ لغويٌّ يقوم على إحلال علاقة دلاليّة جديدة أو مُستحدَثة بين دالٍّ ومدلولٍ سبق أن تعارفا في ظلّ مجالٍ معيّن. بتعبير آخر هو خلق معنى جديد لم يُحصَّل من ذي قبل (Sens non actualisé)، أي لم تُسنَد إليه وحدة لغويّة (دال) تكون قد وُجِدت ودالّة على معنى ما. وهو إجراءٌ (تكويني تدقيقي)، أي يستجيب لهدف مزدوج (التكوين والتدقيق). ذلك أنّه كما يُظهره معناه القاموسي هو إبداعُ دلالاتٍ معجمية وتراكيبَ دلالية جديدة. لهذا فالإبداعية تتمّ فيه على مستوى الدلالة باعتماد المجاز الذي يقرِّب بين مجموعات دلالية مختلفة يمكن وصفها وتحليل تمثيلاتها وباعتماد التركيب الدلالي والتعليقات الدلالية المعجمية. يقول محمد غاليم في تعريف التَّوليد الدلالي: « هو إبداعُ دلالاتٍ معجمية وتراكيبَ دلالية جديدة، أي أنَّه يرتبط بظهور معنى جديد أو قيمة دلاليَّة جديدة بالنسبة لوحدة معجمية موجودة أصلاً في معجم اللغة، فيَسمح لها ذلك بالظهور في سياقات جديدة لم تتحقَّق فيها من قبل» [2]. وتَستوقِفُنا في هذا التَّعريف كلمةُ (إبداع) التي استهدفها صاحبُه لكي يبيِّن من خلالها أنّ ما يقصُده من التوليد يختلف عن التَّصورات والتَّصنيفات التَّقليدية لمصادر اللغة، التي تضمَّنَتها ملاحظاتُ القدماء وسار على تقاليدها بعض المُحدثين من علماء العربية. إذ أنَّ المولَّدَ عندهم أحدُ هذه الأنواع الثَّلاثة:

---

[1] – محمّد غاليم، التّوليد الدّلاليّ في البلاغة والمعجم، الدّار البيضاء: 1987، دار توبقال للنّشر.

* نجد عندهم المصطلحات الشّائعة للمولّد الدّلاليّ والمولّد الصّوريّ، والمولّد الدّلاليّ الصّوريّ هذه المقابلات:

Néologisme de sens **ou** ***néologisme sémantique, néologisme de forme*** **ou** ***néologisme morphologique, néologisme de sens et de forme*** **ou** ***néologisme morphosémantique***، **ينظر: Daniel Candel, Néologie et terminologie : Activités et reflexions, Terminologies nouvelles, n°20, p.45.**

[2] – محمد غاليم، التَّوليد الدّلاليّ في البلاغة والمعجم، ص05.

* – وقد أشار فايز الدَّاية إلى هذه الظّاهرة وصَنيع هؤلاء في غضون حديثه عن التَّوَسُّع في الدّلالة ضمن التطوّر الدّلالي بالتخصيص وبالتوسّع، ومثَّل ببَعضِهم. يُنظر: فايز الدَّاية، عِلم الدّلالة العربيّ: النَّظريَّة والتَّطبيق، ص281.

1. ما نَقَلَه المُوَلّدون عن طريق التَّجوُّز في المعنى الوضعيِّ إلى آخَرَ عامٍّ أو خاصٍّ*. وقد فُصِل هؤلاء عن مصادر التقعيد التي يُعتدُّ بها و يُستشهد. فهُم لا يُحتَجُّ بلُغتِهم لأنَّهم ليسوا مَأمونين مِن اللَّحنِ الّذي قد يُعكِّر صفوَ لغةَ القوم الّتي أجمَعَ العُلماءُ على الاحتجاج بها، وهي ـــ على حدِّ قول جلال الدِّين السيُّوطي في صدَدِ نقلِه لأهمِّ ما قيلَ حينَئذٍ حولَ أصل اللّغة: « ما وقف الله عزَّ وجلَّ آدَمَ عليهِ السَّلام [عليه] ممَّا شاءَ أن يُعلِّمه إيَّاهُ؛ ممَّا احتاجَ إليه في زمانِه، وانتشرَ من ذلك ما شاءَ الله؛ ثمَّ علَّم بعدَ آدَمَ مِن الأنبيَّاء ـــ صلواتُ الله عليهم ـــ نبيًّا نبيًّا ما شاءَ [الله] أن يُعلِّمَهُ، حتَّى انتهى الأمرُ إلى نبيِّنا محمَّد ﷺ؛ فآتاهُ الله من ذلك ما لم يُؤتِهِ أحدا قبلَه، تماماً على ما أحسنَهُ من اللّغة المُتقدِّمة؛ ثمَّ قرَّ الأمرُ قرارَهُ، فلا نعلَمُ لُغةً مِن بَعدِهُ حَدَثَت. فإن تعَمَّلَ اليومَ لذلك مُتَعمِّلٌ وجدَ مِن نُقَّاد العِلم مَن يَنفيهِ ويَرُدُّه »[1].
2. ما ارتجله المولدون ممَّا لا أصل له في اللّغة، وما حرَّفوه لفظاً أو دلالة ممّا هو فصيح، وأورد شهاب الدين الخفَّاجي (ت.1069ه) أمثلة عنه، نذكر منها بعجالة قوله عن هذا المثل: « من أمثال المولدين: (من الباب إلى الطاق) فيما فعل من غيره سبب بمعنى من أوله إلى أخره [...]»[2].
3. بعض ما استعمله المولّدون من الأعجمي الذي لم يعرِّبْه الفصحاءُ مِن العرب. وخَصَّص له الخفَّاجي مِن بين مواده المُعرَّبَة تعليقاتٍ مِن هذا القبيل: « (شهره): لغة مولَّده ليست من كلام العرب، و أقبح منها قولُهم بمعناه جرسه كأنه كتعليق الجرس عليه »[3]. نلاحظ من خلال هذه التحديدات ما يأتي:

فيما يخصّ النّوع الأوّل: فإذا جاز الاحتِجاجُ بقولٍ مأثورٍ عن المُولَّدين فلا يتعدّى معناه دون لفظه، أي لِغرضٍ في مَعناه. هكذا قال ابن جنّي: « ولا تستنكر ذكر هذا الرجل [أحد المولّدين] وإن كان مولّدا في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ولطف مُتَسرِّبِه فإن المعاني يَتَناهبُها المولدون كما يتناهبها المتقدمون وقد كان أبو العباس وهو الكثير التعقُّب لجلّة الناس احتج بشيءٍ من شعر حبيب بن أوس

---

[1]- جلال الدِّين السيُّوطي، المُزهر في علوم اللّغة وأنواعِها، تحقيق: محمَّد أحمد جاد المَولى بك ومحمَّد أبو الفضل إبراهيمَ وعلي محمَّد البجاوى، ج.1، ط.3، القاهِرة: (د.ت)، مكتبة دار التُّراث، ص09 ـــ 10. التَّسطير من وضعنا.

[2]- شهاب الدين الخفاجي، شِفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، بيروت: 1998، دار الكتب العلمية، ص 19.

[3]- المرجع نفسه، ص191. وما زادنا يقينًا من أنّ الخفاجي يعتبر بعض الاستعمالات غير المألوفة من المولَّدات هو بحثُنا عن مادة (تجريس) في مصادر أخرى من أجل فهم سبب ذلك التعليق الّذي أفاده على مادة (شَهَرَ) فصادفنا هذه المادة في معجم المصطلحات الواردة في (مثلى الطَّريقة) بهذه العبارات: « تجريس، في اللسان (لابن منظور): رجلٌ مجرسٌ: مجرِّبٌ للأمور عارفٌ لها أو والذي أصابتْه البلايا، وفي الرِّسالة عبارة عن عقوبةٍ شائعةٍ في الأندلس سلّطها المُحتسِب على الصّناع أو التّجار المتَّهمين بالغش والتّدليس. وتتمثّل في تطواف متبين في شوارع المدينة العامرة والمتحركة فيركب المتهَّم على الدَّابة ذات منظر مضحك (مسير أو ممار بصورة خاصة في الأندلس) ووجهه إلى الوراء». يُنظر: مثلى الطَّريقة في ذمِّ الوثيقة، الجزائر: 1983، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص129.

الطائي في كتابه في الاشتقاق لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه»[1]. ونعثر في هذا المُقتبَس على نظرة إلى المَعنى حريّة بالاهتِمام. وتكمن في تركيز صاحبها على قابليّة استحداث المعنى مِن دون المساس باللّفظ الذي لابدّ أن يستقرّ ما قرّت اللّغة التي يُعتدّ بها. طبعاً نجد لهذه الظّاهِرة شرحاً في نظريّة النّظم العربيّة التي يبسط فيها القول كلٌّ مِن الجاحظ وعبد القادر الجرجاني. أمّا التّوليدُ المَقصودُ عند تعريف محمّد غاليم، فيتجاوز هذه النّظرة المعيارية. وهو ما أدلى به حلمى خليل وهو يختبر بعضاً من الطرق التي رصدها للشدياق فيقول: «ومِن خِلال كِتابات الشدياق حول ذلِك [تَنمية المادّة المعجميَّة]، نَستطيع أن نرصد الطُّرق الّتي اعتَمدها في إمداد العربيَّة بحاجاتها مِن الألفاظ فيما يَلي: التَّوليد: وذلك عن طريق تغيُّر دلالات بعض الكلمات القديمة إلى دلالات أخرى مثل الهاتف لِلتليفون والمذياع للراديو والسيارة للاتومبيل والبرق للتلغراف. وقد استغلَّ الشدياق هذه الوسيلة في وَضع كثير مِن الكلمات بثَّها في مُؤلَّفاته مثل " الواسطة في مَعرفة أحوال مالطة " و" كشف المخبا عن فنون أوربا " [...]»[2]. وأعظم ما تتّفق حوله كلُّ الأقوال التي جمعناها حول التّوليد الدّلالي هو إسناد إلى المجاز آلية التّوليد. هذا ليس موضوع الساعة لكي ننصرف إليه وهي الّتي سوف نصادِفُها مرَّةً أخرى عندَ رأي السيّوطي حولَ المجاز باعتباره نظريَّة مُسيِّرَة للُّغة وليسَ مُجَرَّدَ صورة أسلوبيَّة! فليَستغرب مَن يشاءُ الاستِغراب في خصوص هذا التَّناسُق في نَظرَة الإمام التي أضحت محلّ اهتمام بعض المختصّين في علم الدلالة المطبَّق على الترجمة. فهذا جورج مونان يورد في صدَد تَأصيله لِنظريَّة الحقول الدلاليَّة مُقتطفًا مُقتبسًا مِن فيهلم هومبلت ـــــ يَصِل بَين التَّرابُطات النَّفسانيَّة ـــــ مَفادُه أنَّ «الكَلام في حقيقة الأمر ليسَ تَركيبًا لِكلِمات مَوجودة مُسبقًا، لكن الكلِمات في آخِر المَطاف هي الّتي تُعدُّ نَتيجةً لِلكلام »[3]. ويَقصُد هنا ـــــ طبعًا ـــــ ما قصده محمّد غاليم في تعريفه السّابق مِن أنّ الكَلِمات الّتي تَكتَسِبُ دلالاتٍ جديدة بفضل استِعمالاتِها المُتَجَدِّدة، وفي مَواقِفَ طارئة، وتَكون أحيانًا مَرفوقةً بإيحاءاتٍ شَخصيَّة لا بُدَّ أن يَأخُذها المُخاطب بعيْن الاعتِبار، وتَعامُل المُترجِم مع هذه الدّلالات يشهد على ذلك*.

---

[1]- ابن جني، الخصائص، ج.1، ص24.

[2]- محمد حلمى خليل، دراساتٌ في اللّسانيّات التّطبيقيّة، ص308.

[3]- المَرجع نفسه، ص72.

* أي دلالة المَعنى حسب تَرجمة المعجم المُوحَّد لِمُصطلح (Connotation)، وكان مِن الصَّعب فهم هذا المُصطلح المُركَّب في اللُّغة العَربيَّة تَركيبًا إضافيًّا لولا توضيحه بما قُوبل به مِن مُصطلح هو: المَعنى الأصليّ أو أصل المَعنى أوالمَعنى الوَضعيّ. وكُلُّها مُصطلحاتٌ تُراثيَّةٌ كَثُرَ استِعمالُها عند عُلماء أصول النَّحو والذين أخذوا يُقعِّدون لِلبلاغة: النواجي، المَرجع السَّابق، ص13ـــ16 وص149 ـــ 150. ويَحدثُ الأمرُ نفسُه فيما يَتعلّق بمُصطلح (Dénotation) الّذي تُرجِم بمُصطلح المَعنى الحقيقيّ: المعجم المُوحَّد، ص30. (المادَّة:553) وص73. (المادَّة:694). في نظرة التَّرجمة إلى مُصطلح (Connotation)، رغم تَنوُّعِها: J. Demanuelli et C. Demanuelli, La traduction..., p.41-42.

إنّ مُجمَل كلِّ نوع من المولَّدات السابقة معياريٌّ صرفٌ يقضي بنبذها كما أن النَّوعيْن الثَّاني والثَّالث يندرجان فيما اصطلح عليه بالدَّخيل لكن ألا يُعتَبَر كلّ مولَّد بالدخيل! ما أدى إلى اعتبار المعرَّب نوعًا من المُولَّد ــ إذ يَدخُل في إطار المُولَّد الصُّوريِّ ــ على الرغم من كونه صوريا. فإذا ما قارننا هذه الرؤوس مما يقصده من التَّوليد الدلالي في الدرس المصطلحيّ نخلص إلى مجموعة من التداخلات بين أمرين وجملة من المفارقات: أما التداخلاتُ فنلمسها في كون التَّوليد الدّلاليّ يخصُّ وحدة معجمية: مفردة أو مركبة، موجودة مسبقا في معجم اللغة العربية، لهذا سمي بالتوليد الدلالي أي أن التوليد يمس معنى تلك الوحدة. وهذا حسب ما رأيناه في تعريف محمد غاليم. وهنا ينتابُنا المثال الذي علل به إبراهيم السامرَّائي تذمُّرَه من تحامل بعض اللُّغويِّين على الشُّعراء المولدين الذين يصدرون من معين المعجم العربي، لإنشاء معانٍ جديدة بتأليف الكلام بطريقة غير معهودة عند العرب المتقدِّمين وذلك مثلاً بإضافة كلمة إلى غيرها يبدو أنهما متنافرتان من حيث المعنى أو بالتعبير العربي الشائع في علم الدّلالة نقول: لا يجتمعان في رحاب أي حقل دلاليٍّ من شأنه أن يوحِّد معنييهما، حيث يقول منددًا: « أنكروا [اللُّغويون] على أبي تمام استعماله (ماء الملام) في قوله: لا تسقني ماءَ الملام فإنني صبٌّ قد استعذبتُ ماء بكائي. فقد قيل أن أحد الظرفاء جاء إلى أبي تمام وسأله أن يعطيه قارورة من (ماء الملام) فقال له أبو تمام: لا أعطيك ما سألت حتى تأتيني بريشة من (جناح الذّلّ) وأبو تمام يشير في جوابه اللّطيف إلى الآية الكريمة ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾، وهو يريد أن يقول إنّ لاستعمال المجاز في اللّغة العربية ضروبًا من الإبداع والابتِكار فكما أنّ لغة التّنزيل ابتكرت المجازات الدقيقة اللّطيفة فصارت من أعلاق العربية، كذلك كان حقُّ الشاعرِ المبدِع أن يبتكر في استعمالات المجازات» [1]. ويقول إيليا الحاوي في شرح بيت أبي تمام السابق: « [..] ولقد أشار إلى مرارة العَزْل بالماء غير المُستساغ الذي يَنزل في الحَلْق وذاك دأبٌ جرى عليه الشّاعِر من قُدرته على تَجريد المعاني وتداولها»[2]. أمّا المفارقات فندخل إليها مما وضحناه أعلاه من أنّ التوليد يتعلق بالمعنى لكن هذا لا يعنى أنّه مجرّد تخيير للمعنى، علما أنَّ « نفس الكلمات بسبب تطوّر اللغة خلال الزمن، تكتسب معنىً آخر، وتشرح فكرةً أخرى» [3]. ويرجع ذلك التطوّر بدوره إلى عوامل لغوية وتاريخية واجتماعية كما حدّدها أنطوان مايي (A. Meillet) وشرحها ستيفن أولمان مضيفا إليها سبَبَيْن آخرين بعدما رأى رأيَه فيها[4]. أمّا ما يُقصَد بالتَّوليد الدلالي في المصطلحيات، فيرتبط بمفهوم جوهري أهمّ وأعمّ في اللّسانيات الحديثة ولاسيما الاتجاه التوليدي منها، هو الإبداعية

---

[1]- إبراهيم السامرائي، المرجع السابق، ص45 ـــ 46.

[2]- إيليا الحاوي، شرح ديوان أبي تمام، بيروت: 1981، دار الكتاب اللبناني، ص17.

[3]- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص235.

[4]- ستيفن أولمان، دورُ الكلِمة في اللُّغة، ترجمة كمال بشر، ط 12، القاهِرة: (د.ت)، دار غريب، ص 180 ـــ 187.

(Creativity). وهو المُتأصِّل في الملكة اللغوية للمتحدِّثين ينعكس على مستوى الوحدات المعجمية عن طريق تحويلات استعاريّة وكنائية تعدُّ جزءاً لا يتجزّأ من مَلَكتهم اللُّغويّة تُبرِّر لا مَحدوديّة الدّلالات على الرّغم من محدودية الوحدات المعجمية و ذلك بأتباع آليات تختص بها لغات العالم وبنسب متفاوتة.

2.1.1 التّوليد الصّوري:

يُقابل هذا المصطلح بقسيمه ـــــ وهو التّوليد الدّلالي ـــــ كما عرضناه سابقاً باعتبارهما يندرجان في الخاصية الإبداعية للّغة، وهي التي تهمّنا هنا. « فالتوليد الصوري يرتبط عموما بظهور متوالية صَوَاتِية جديدة بمعنى معجمي جديد كما يحصل في المولدات الناتجة عن عمليات الاشتقاق أو التعريب أو الاقتراض أو النحت » [1]. ويميل هذا النّوع من التوليد إلى استعمال آليات مذكورة جميعها في هذا المقتبَس، كالاشتِقاق والاقتراض بما فيه التَّعريب والنّحت. ويُلاحَظ أنّ التَّوليد الصّوري إنّما تتلمَّسه العلوم الدقيقة وبعض العلوم الإنسانيّة كاللّسانيات التي تستمدّ من هذه الأخيرة قليلاً من المنهج وأشياء أخرى يُحدِّدها المنظور الذي يُعالِج من خلاله موضوع اللّغة في حدِّ ذاته: الصوت (الفيزياء) أو التركيب (الرياضيات). لهذا يرتبط هذا النّوع من التَّوليد بقضيّة الصَّوْرَنَة. من هنا نجد ثمّة فئة من الباحثين جعلت من همّها الأوّليّ خلق لغاتٍ رمزيّة صوريّة ذات طبيعة ريّاضيّة. وذلك لاعتقادهم الرّاسخ بإمكان حلّ المشكلات العلميّة العويصة بصورة أنجع عند صيّاغتها عن طريق لغة ريّاضيّة دقيقة وصارمة. فاقتضى الأمرُ جرّاء ذلك وضع مولَّداتٍ صوريّة لتلافي حدوث الإبهام والغموض وسوء التّفاهم. وكلُّها من مستلزمات التّعدّد الدلالي (المشترك اللّفظي) الذي لا يُغادِر اللّغات الطّبيعيّة بأيِّ حالٍ من الأحوال. كما اهتمّ جورج مونان بأن حدَّد المصطلحيّة بوصفها « مجموع الألفاظ الفنيّة التابعة لأيِّ علمٍ أو فنٍّ، والتي تولَّد مع تطوّر التخصّص في المعرفة العلميّة كما في النشاط الصناعي والتجاري ..الخ » [2]. فما يهمّنا إبرازه هنا كما فعل صاحب هذا التحديد هو الطابع الحركي للتخصّص: فلا تستقرّ مصطلحيّة أيّ علمٍ مع هذا الطابع الحركي. وهو أحد الدّواعي التي تستدعي البحث عن مشتقّاتٍ جديدة تُساير مقدار اشتقاق المفاهيم من بعضها البعض. وصحيحٌ أنّه بإمكان المصطلح الواحد أن يُستثمَر في مجالات معرفيّة متجاورة، بفضل سنّة نقل المفاهيم التي درسناها في الباب السابق وذلك لورود التقارب بين المجالات، وهذا من شأنه أن يجنِّب التوليد الصوري، بيد أنّ ذلك سيستدعي الالتجاء كلَّ مرّة إلى تعريف المفهوم الذي تقترن به التسمية المكرَّرة والتي يُتحرّى من خلالها كسب الاقتصاد اللّغوي. لذا يُفضَّل تغليب آلية الاشتقاق الممكِّنة للتّوليد الصوري. كما أنّ التيسير في ممارسة الاشتقاق على الكلم الدخيل له فليس فائدة

---

[1]– محمد غاليم، التّوليد الدّلاليّ في البلاغة والمعجم، ص5.

[2]– G. Mounin & alii, Dictionnaire de la linguistique, p.323.

مزدوجة يتمثل الشق الأول منها في إثراء اللّغة العربيّة ـــ فبحمل كلام الأعجمي على الاشتقاق نكون قد أصلناه أو أضفناه إلى الكلام العربي الأصيل ـــ والشق الثاني في تطويع هذه الأخيرة للمفاهيم اللّسانيّة الوافِدة. وهذا على الرغم من أنّ الخفاجي (ت1069هـ) يرى عدم جواز ذلك إذ يقول في شفاء الغليل « اعلم أنّ العربَ تكلّمت بشيءٍ من الأعجميّ والصحيح منه ما وقع في القرآن أو الحديث أو الشعر القديم أو كلام مَن يوثق بعربيّته ولا يصحّ الاشتقاقُ فيه لأنّه لا يدَّعى أخذه من مادة الكلام العربي وهو كادّعاء أنّ الطير ولدت الحوت »[1].

3.1.1 التّوليد الصّوري الدّلالي:

إنّ هذا النّوع من التّوليد يجمع بين آلياتٍ عديدة كالاشتقاق والنّحت والتّعريب الجزئيّ والتّركيب. وعلى الرغم من ميلها كلّها إلى التوليد الصوري فهي لا تعدم تدخّل المجاز في كلّ مرّة: ما جلب هذه التسمية التّوليد الصّوري الدّلالي التي تجمع بين النّوعين السابقين من التّوليد المصطلحي. وذلك أنّ المصطلحيّة اللّسانيّة مجازيّة في جزئها الكبير[2]، وإن تكن مجازيتها غير مفصَّلة الأسباب في غالبها، فلعلّها تشيع بسرعة فورَ إدراجها في سياقاتٍ على غرار انتشار استِعمال مصطلح النحو الذي تخرّج من هذا السياق التركيبي « انحُ نحوه »، لكنها شفافة ضمن تشكيلات غير مسبوقة. والطابع المجازي للمصطلح النحوي هو ما كرّس له طابعه اللّغوي والمَوجودي في آنٍ معاً. لكن يبدو أنّ هذا لم يشكّل حظّه الكبير، إذ تشاءم كثيرٌ من الدّارسين بشأنه، وذلك نظراً لِما كلّف ذلك المصطلح بقاءه في دائرة التعليل لا يستطيع أن ينفلِت منها. فلا تجد مصطلحاً غيرَ مُحاطٍ بالشُّروح المعلّلة. هذا وإن كان من شأنه أن يُبرز المَنحى التعليمي الذي ارتبط به ذلك النحو، بتعزيزٍ مِن المقاربة اللّفظيّة. وهكذا تتكثّف اللغة وتنفتح على نماذج جديدة انطلاقا من خبرة التوليد الدلالي صدورا عن نماذج متحققة في بنية الخطاب وقيم كلامية راسخة بين المستخدمين، ولا يمكن الحكم عمليا على دلالة ما بأنها مولدة إلا بالنظر إلى ما تقيمه من علاقات مع ثبت الدلالات المتحققة أصلا، فهذه العلاقات هي التي تشرع لظهور متواليات دلالية جديدة تلقى عموما قبولا في وسطها اللغوي، لذلك تعزى عملية توليد الدلالات الحادثة إلى وجود نسق كلّي متحكم في قواعدها وشروطها. بيد أنّه « غالباً ما يُخلِّف الفَهم السطحيّ للكلِمات المتخصِّصة مِن قبَل الشخص غير الاختصاصي تأثيراً في تعريفاتها داخل معاجم اللّغة العامّة» [3]. وهذا يرجع في خصوص المولَّد توليداً صوريّا دلاليّاً، إلى الصورة التي تكون قد عرفت سلسلة

---

[1]– شهاب الدّين الخفاجي، شِفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدّخيل، ص33.

[2]– Taieb Baccouche & Salah Mejri, Norme grammaticale et description linguistique, p.29.

[3]– إنغريد ماير وكريستن ماكينتوش، «تمدّد» المعنى المصطلحي: لمحة عن ظاهرة زوال الصفة المصطلحيّة، ص299.

من التحويلات الاشتِقاقيّة إلى درجة أنّها عادت تموِّه أكثر ممّا تدلّ وأقلّ بكثير ممّا تشير: فيضيع ذلك الشخص (غير الاختصاصي) في متاهاتها. مِن ذلك قول بعض الدّارسين في مجال صناعة المعجم، التعريف المعجماتي (المادة ع ج م + صيغة مفعل + الجمع + النسبة) فهذه العمليات التحويليّة الاشتقاقيّة المجازيّة جعلتنا نتساءل على سبيل المثال: ماذا تفيد صيغة الجمع (علاوة على الشكّ في صحّة الإضافة النسبيّة إليها) ؟ مِن هذا القبيل قول بعضهم أيضاً (مواصفات مواضعاتية) والحال يتعلّق الأمر بمواصفات وضعيّة. وكذلك يرجع الأمر إلى المدلول (المفهوم) الذي يكون هو الآخر قد عرف تعقيدات نتيجة الاستِعمالات المجازيّة التي يكون المولَّد بهذه الطريقة قد أسرف في اعتمادها. وهذا كلّه بدون التغاضي عمّا أطلق عليه التّوليديون تسمية القواعد التوليدية والتحويلية التي جرِّبَت على اللّغة العربية والتي مفادها أنّ دراسة الوحدات اللّغويّة كالفِعل مثلاً يتمّ من خلال السمات المعجمية، والسمات الفونولوجية (أو الصوتية الوظيفيّة) التي تحدِّد كيفية النطق بالمفردة المعجمية والتي تنص على خصائصها الصوتية ومخارج الأصوات التي تؤلفها، فالسمات التركيبية التي تحدِّد الفئات الكلامية الموافقة لتحليل التراكيب اللغوية، وكذا السمات الدلالية التي تحدِّد دلالة المفردات[1]. وهي قواعد لابدَّ أن يُحسب لها حساب في نشاط التّوليد المصطلحي المعتمِد على عمليات تحويليّة لكلٍّ من الصورة والدّلالة. وقد يضمحلّ الاستعمال المجازي حتى يُنسى أصل دلالته الحقيقيّة ويعامل معاملة اللفظ الحقيقي، ولذلك قد يلتبس في أمر دلالة اللفظ أمجازية هي أم حقيقيّة ؟ لهذا عمَل الباحِث منقور عبد الجليل على تأويل كلام الآمدي بعض تأويلات مفيدة في موضوعنا هذا، نورد نصَّ كلامه كما الآتي: « ينبري الآمدي أمام انتقاص مخالفيه للحد الذي عرف به المجاز، ويحاول أن يعطي لتعريفه طابع الشمولية، إذ اعتبر بعض اللغويين ألفاظاً مجازاً عدها الآمدي حقيقة أو العكس من ذلك ما قال به أهل اللغة في لفظ (الدابة) الذي حصل في دلالته تضييق حيث خصص للدلالة على ذوات الأربع فعدّ مجازاً مع أنه مستعمل في ما وضع له أولاً ـــ كما قال الآمدي ـــ لدخول ذوات الأربع في الدلالة الأصلية، فيردّ الآمدي على هذا الزّعم بتمييزه بين الدلالة المطلقة للفظ والدلالة المقيدة فيقول: (فإن كان لفظ الدابة حقيقة في مطلق دابة، فاستعماله في الدابة المقيدة على الخصوص يكون استعمالاً له في غير ما وضع له أولاً) » [2].

2.1 مصادر التوليد المصطلحي:

إنّ التصرّف الذي كاد أن يُرشَّح إلى نوع مِن ظاهِرة، يقوم على اعتبار التّوليد ضرباً من التطوّر اللّغوي، والحال إنّ التطوّر يقوم على حلول وحدة لغويّة أو ظاهرة لغويّة محلَّ أخرى حلولاً طبيعيّاً وعفويّاً بحيث يتحقّق للوحدة أو الظاهِرة اللاحِقة وجودٌ

[1] – ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، 1986، ص66.

[2] – منقور عبد الجليل، علم الدلالة، ص232. نقله عن: سيف الدين محمد بن علي الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق عبد الرازق عفيفي، ج1، بيروت: 1981، المكتب الإسلامي، ص29.

في الاستعمال الآني، بينما تضمحلّ الوحدة السابقة عليها آنياً (وليس تاريخياً)، فتعدّ بذلك الوحدة اللاّحقة بديلاً للوحدة السّابقة؛ وهذا حادثٌ في اللّغة الطبيعيّة لا محالة ومهما تكن. بينما يحدث التغيّر في اللّغة الواصفة كاللّسانيات بصورة اصطناعيّة تخضع لقوانين التوقع في حال التوليد. وأحسن ما يفسَّر به الأمرُ كما يذكِّرنا به لويس غلبير (Louis Guilbert) بالاستناد إلى ثنائيّة دي سوسير (التعاقبيّة والتزامنيّة) ـــ هو أنّ البعد التعاقبي الذي يمكن ـــ ويجوز اعتماده دائماً ـــ يُطلعنا على المدلولين المتعاقبين على نفس الكلمة ولا يُلوم المستحدَث منهما أن يكون مولّداً بالضّرورة[1]. هذا، بينما للتوليد ما يُسعفه مِن مصادر فيها من الجوانب الاصطناعيّة أكثر من الجوانب الطبيعيّة، نذكر منها ما يتّصل حالياً بالمصطلح اللّساني: الإعلام والانترنيت والنشر العلمي والتدوين.

1.2.1 الإعلام والانترنيت: وفيما يخصّ دورَ الإعلام والإنترنيت في مجال المصطلحيات عموماً والمصطلح اللّساني على الأخصّ، فإنّهما يُسهِّلان لعددٍ متزايد من الأفراد المنتشرين في العالم الاطّلاع المباشر على المعرفة والتقدّم العلمي والتقني ولاسيما في هذين المجاليْن المرتبطيْن. غير أنّ الانفجار الإعلامي والمعلوماتي الذي نشهده في بداية القرن الواحِد والعشرين، وتزايُد طرق الاتّصال السّريع وتنوّعها، يطرح عملياً مسألة السّيطرة على هذا السّيل من المعلومات الذي تضعه وسائل الاتّصال في خِدمة الإنسان مِن جهة، وفي خدمة مصالح مؤسّساتيّة دقيقة ومعيّنة مِن جهةٍ أخرى. ثمّ إنّ تلك السّيطرة تظهر إشكاليتها في المجال اللّغوي لأنّ اللّغة هي الأداة التي يملكها الإنسان ليعبِّر بها عن أفكاره، وينقلها إلى الآخر، وإنّه لمِن الضّروري أن يستخدم الإنسان هذه الأداة استخداماً صحيحاً لتأمين الرسالة، وتأويل مضمونها. فهاتان الوسيلتان هما حلٌّ معتبرٌ للعديد مِن مشكِلات التّواصل ومصدر إشكال في آنٍ وحِد فينبغي لذلك مراقبتهما. هذا ما حدا بصالح بلعيد إلى التّنويه بدور كلٍّ مِن الإعلام والإنترنت والمدرسة في مواجهة التهجين اللغوي في الجزائر. وكجواب على سؤال: كيف تنظرون إلى واقع التهجين اللغوي في الجزائر؟ أجاب بالقول « تعاني الجزائر حاليا من مشكل التهجين اللغوي الذي يظهر من خلال اللغة المتداولة في المجتمع الجزائري، وحتى المجتمع العربي بصفة عامة، ولهذا أصبحت اللغة العربية تعيش أوضاعا انتكاسية بالنظر إلى الواقع اللغوي العربي الحالي الذي نتج عنه هجين لغوي متنام ومطرد، وهذا من خلال الاستعمال والممارسات اللغوية لخليط من الأنماط اللغوية من مختلف لغات الاستعمال اليومي على غرار العربية، الفصحى والدارجة واللغات الأجنبية » [2]. ومِن

---

[1]– L. Guilbert, Théorie du néologisme, Revue Cahiers de l'Association internationale des études françaises, n° 25, Paris, 1973, (p.09-29), p.11.

[2]– صالح بلعيد، في حوار مع الجزائر نيوز، حاورته دليلة حبـــاني، يوم السبـــت 6 نوفمبر 2010، المـــوافـــق لـ 29 ذو القعدة 1431هـ.

هنا إسهام الإنترنت في تسهيل الاتصال وبناء الروابط بين اللسانيين والمترجمين ليتبادلوا تجاربهم في هذا المجال، وهو ما من شأنه تقليص الفوارق والاختلاف بينهم، على أننا نشايع من ذهب إلى أن وضع المصطلح بعامة واللساني منه بخاصة ليس رهين مواصفات وضعيّة معينة بل هو خاضع للاستعمال العادي للغة في تعبيرها عن المفاهيم العلمية بكل سلاسة وطلاقة لا يجيدها كثير من اللغويين، ذلك أن ما أدى إلى انتشار اللغة العربية في عصرها الذهبي ليس مرده إلى تسامح معجمها اللغوي مع كل لفظة جديدة فحسب بل للريادة العلمية والعملية التي كانت للحضارة الإسلامية في ذلك الزمان. وانطِلاقاً من المبادئ الأوّليّة التي رسّختها واحِدة من أعظم الدراسات حول التوليد العلمي والتقني إلى زمن المصطلحيات المعلوماتية، ينبغي إعادة النظر في كثيرٍ من المعتقدات والأدوات الإجرائيّة التي رافقت تلك المعتقدات، حيث سمح الانترنت للمعرفة أن تنتشر وليس داخلَ اللّغات فحسب بل بين اللّغات، ولعددٍ كبيرٍ من المولّدات أن توضَع في اللغة وليس اللّغة الواحِدة فقط بل بالتّعاون بين أكثر من لغة[1]. ولابد من جهد تجميعي يتناول مجموعة من المصطلحات التي شاعت في مؤلفات القدماء والمحدثين على السواء. بسبب التقدم العلمي والثورة التكنولوجية والمعرفية التي استحدثت أدوات هذه التحديات، وبطبيعة عمل هذه الأدوات (خصوصا الانترنت) تصلح أن تكون وسيلة. أهمها: القدرات الهائلة في نقل ونشر المعلومات (بغضّ النظر عنْ طبيعة هذه المعلومات) والقدرة على عرض وتوزيع كل ما يراد الترويج له؛ وإقبال الناس المتزايد على هذه الخدمة بصورة كبيرة؛ وقلة تكلفتها مقارنة بباقي الوسائل؛ وسهولة استخدام هذه الخدمة واختصار الوقت الكثير بواسطتها.

2.2.1 النشر العلمي والتدوين: وهذا ما يؤمن به محمود فهمي حجازي حين يقول: «المصطلحات لها دورها في إعداد الكتب المعرفية والثقافية والمراجع العامة، ولا يمكن إحداث تنمية حقيقية مع استمرار القصور في هذا الجانب. هناك نقص كمي في الإنتاج العربي من المطبوعات الثقافية والبرامج الإعلامية ذات الأهداف المعرفية والثقافية. ويظهر القصور على وجه الخصوص في قلة ما يكتب أو يترجم عن المفاهيم الجديدة في العلم والتقنيات بطريقة تناسب القارئ العربي. هناك مشكلة في الترجمة والصياغة، وفي حالات كثيرة يكون العمل اللغوي في إعداد الكتاب على أساس الذوق الفردي والانطباع واختراع كلمات جديدة كثيرة متقاربة ومتداخلة، وكان لكل مترجم منظومته الفردية التي تتداخل مع مصطلحات الآخرين ولكنها لا تطابقها. وهذا الموقف لا يمكن تجاوزه بحوار نظري، بل بمشروعات عربية مشتركة أو بمشروعات نشر بين أكثر

[1]– Louis Guilbert, La néologie scientifique et technique, Revue La Banque des mots, n°1, (p. 45-54).

من دولة، تستخدم فيها هذه المصطلحات الموحّدة التي ثبتت صلاحيتها، وتكون هذه المطبوعات مجالاً لاختبار كل المصطلحات»[1].

3.1 محفِّزات التوليد المصطلحي: ونذكر محفّزين، هما:

- مَأسَسَة التّوليد المصطلحي
- تعليل المولّد

1.3.1 مَأسَسَة التّوليد المصطلحي:

إنّ ارتباط التّوليد المصطلحي بالأنشطة المؤسّساتيّة والاستِشرافيّة المنظَّمة وما يتبعها من قضايا التّوحيد المصطلحي وتخزين المعطيات المصطلحيّة في المعجمات وبنوك المعطيات، أكّد عليه أكبرُ المنظّرين للدّرس المصطلحي على غرار جان كلود بولانجي وماريا تريزا كابري[2]. وهو المَسعى الذي ظهرت علاماتُه الأولى عند غي روندو (Guy Rondeau) بوصفه أوّل مَن فرّق بين العمل المصطلحي المنظّم وبين ما يأتي ثمرةً للاجتهادات الفرديّة أو الجماعيّة التي على الرغم مِن طابعها الجماعي ليس لها ذات النفَس الطويل الذي تتّسم به الاجتهادات النّاجمة عن ذلك العمل المنظَّم[3]. ومن هنا برزت ضرورة قيام مؤسّساتٍ قوية ذات وسائل مهمّة وتدبيرٍ عصريٍّ ومتقنٍ لحماية اللغة العربية بالمعنى الايجابي وليس الانطوائي وتفادي التوليد الاعتباطي. وعلى الرغم ممّا سنراه أدناه مِن أنّ المصطلحات لا تُفرَض بوساطة ما تستصدره الهيئات الحاكِمة مِن المراسيم والأوامِر، بقدر ما يُكرِّسها الاستعمال، فإنّ للمؤسّسات دورها في الوضع كما لها وظيفة إرشاديّة معزِّزة للوضع وموضِّحة لكيفيات استعماله. هكذا دأب كلُّ تقييس، وفي أيِّ مجالٍ، هناك ركنٌ خاصٌّ للإرشادات أي إرشادات الاستِعمال وليس هناك داعٍ مشروعٌ لأن يتحلّل المصطلح مِن هذا الأمر الواقِع والمعقول. وتُتحرّى المَأسَسة من أجل ضمان التنسيق. هذا يعني أنّ ما يقع من المحاولات الرّاميّة إلى ترجمة المفيد من الثقافات الأخرى أمرٌ غير محرَّم على الأفراد. وإذا كانت حركة الترجمة قد أعقبت مفاهيم جعلت ما يُنتَج حالياً من الكتابات اللّسانيّة مجرَّد عبور، فقد تختلِف قيمة الترجمة وجدواها باختلاف طبيعة المؤسّسات التي تتولاّها والمجتمعات التي تستقبلها؛ وإذا كانت من نوع المجتمع الذي يميل إلى السيطرة والتحكّم، للنصّ المترجم مَن ينفذ به إلى

---

[1]- محمود فهمي حجازي، دور المصطلحات الموحدة في تعريب العلوم ونشر المعرفة، ص47.

[2]- Jean-Claude Boulanger, Evolution du concept de 'néologie' de la linguistique aux industries de la langue, in Terminologie diachronique (*Dir* C. de Schaetzen), Ed. CILF, Bruxelles. 1989, (p193-211).

[3]- G. Rondeau, Terminologie et documentation, Meta, vol. 25, n° 1, (p.152-170).

ثقافته على حذر لإنشاء مركزيّة، أمّا المجتمعات التي أمرها جلّه إلى التشتّت أميل فلا حول لها ما لم تضمن لنفسها الاتفاق على الأدنى المشترك[1]، من هنا يحاول بعضهم ترجيح كفّة التوحيد على التنوّع لكن نبذ التنوّع تحت تأثير أضواء التّوحيد المصطلحي السّاطِعة قد يكون على حساب، ما ينبثق عنه نوعٌ مِن العجز الدلالي وبالتالي الفقر المعرفي[2].

2.3.1 تعليل المولّد:

إنّ التعليل مرتبط أكثر بالتّوليد الصوري، وذلك بما يتيحه اللّفظ من الإمكانيات الاشتقاقيّة والنحتيّة والتّركيبيّة ..الخ. لكن الطابع التعليلي في التوليد الدلالي لا يقلّ أهميّة: هو معلّلٌ في الغالِب لأنّ الحركة المتّجِهة من المعنى نحو اللّفظ (المقاربة المَفهوميّة) تظلّ هي السائدة على العموم وتفرض القيام بتعليل الوجه الذي يجتمع به الدال والمدلول في علاقة تضاميّة جديدة أو تلازميّة إذا استرجعنا مصطلحيّة دي سوسير. على أساس تمييز جمع داخلي يتعلق بتكرار حدثي داخلي يستلزم حدثا واحدا في مناسبة واحدة ويقوم على مراحل داخلية مكررة، من جمع خارجي يتعلق بتكرار حدث خارجي يستلزم تكرار نمط معين من الأحداث التامة سواء في مناسبة واحدة أو في عدة مناسبات. ومِن هنا نستحسِن ترجمة بعض اللّسانيين لمصطلح (Monème) أي الوحدة الدلاليّة أو الوحدة الدالة وفق بعض استعمالات، بتسمية دالّة المتفرِّعة عن العبارة الواصِفة (Paraphrase) (الوحدة الدالة) التي هي بحقّ شرحٌ للتسمية الفرنسيّة Monème، عن طريق التوليد الصوري الدلالي. ذلك بإقامة النعت مقام المَنعوت. هذا يعني أنّ الدالّة تُحصّل اصطِلاحاً. وفي هذا المضمار يقول برنار بوتييه (Bernard Potier): « كلُّ شيءٍ مرتبطٌ، في غالب الأحيان، بعددٍ معيَّن ومحدودٍ مِن الوظائف المرشَّحة التي يؤدّيها ذلك الشيء في وسطٍ اجتماعيٍّ ثقافيٍّ ما»[3]. فعلى عمليّة تسميّة هذا الشيء أن تراعي ذلك الارتباط الاجتماعي الثقافي، وإلاّ ستفتقِر التسمية إلى معلّلات تستثير المفهوم في أذهان المستعمِلين (المتبادِلين والمتواصِلين). ومِن المعروف عن هذا الأخير (برنار بوتييه) شدّة تقديره للبعد الإثني في طرحه لإشكاليات الدلالة[4]. وقد ضرب بوتييه لهذه المقولة مثالَ الجسر (Pont)، حيث يرى أنّ كلَّ المعجميّة ـــ إن لم نقل المصطلحيّة ـــ التي تدور حول هذا الشيء المسمّى جسراً ستنبثق عن كيفيات توظيفه والظروف المحيطة لهذا التّوظيف وكذا من

---

[1]- كما تعرّض إليه مقال: Aurelia Klimkiewicz, La traduction et la culture du passage, Meta, vol. 50, n° 4.

[2]- Klaus Heger, L'analyse sémantique du signe linguistique, Langue française, n° 04 (La sémantique), Ed. Larousse, Paris, 1969, (p.44-66).

[3]- B. Potier, Théorie et analyse en linguistique, p.79.

[4]- B. Potier, Sémantique générale, p.70.

المستعملين: فالمهندِس المعماري الذي يرى في الجسر نشاطاً بنائياً سيشتق من التسمية المفعولات الضروريّة لنشاطه التصميمي؛ بينما سيميل السائح، الذي يرى في الجسر مجرّد معبر، إلى التعبير التعميمي؛ وسيضطلع آخرٌ باستعماله مجازاً مقترناً بأحد قيوده (وظائفه) فيقول جسر التواصل، وآخرٌ مراعياً لنشاطه البيئي مثلاً[1]. واعتماد التحليل المفضي إلى عمليّة التفكيك ثم إعادة التركيب على المنوال المتَّبَع في مصطلح اللّغة المصدر، لا يتقدّم به البحثُ اللّساني نحو الأمام بدون إحداث مشاكِل، يعود أولها إلى سيطرة الإجراء التعليلي وإطلاقه كلّ مرّة، وهو إجراء يبدو أنه لا يساعد كثيراً على تطبيع المصطلح في اللّغة الهدف، فما بالُك بتطعيم هذه الأخيرة بجهاز المناعة الذي يقف حاجزاً أمام اتّباع النّماذج الغربيّة في صياغاتها المصطلحية، لأنّ المسألة تشكّل عائقاً في اللّغة المصدر أيضاً، وقد أشار عبد القادر الفاسي الفهري إلى أمثِلةٍ منه وعدّه نوعاً من الزيغ الذي يعتور النسق اللّغوي الطبيعي[2]. غير أنّ تلك المصطلحات التي تألّفت بهذه الطريقة، عندما تبلغ شكلها الثقافي والأرقى فتترسّم وتتّسع دائرتها وتُوطّد بفعل الاستعمال في الأوساط العلمية، لا يُلتَفت إلى ذلك الزيغ بل يتمّ تطبيعُها كمصطلح مولَّد، فيُلغى هكذا في اللّغة المصدر إلى حين ما.

وسنتطرق في الجزء الثاني من هذا البحث لموضوع التوحيد المصطلحي وهو نتيجة مباشرة وردّة فعل منتظرة لما يعاني منه الخطاب العلمي العربي من تخمة مصطلحية.

---

[1]– Ibid., p.79-80.

[2]– عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللّساني العربي، الدار البيضاء: 1998، دار توبقال للنشر، ص140.